هل يساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إعادة تأهيل محطات الكهرباء

الكهرباء تبحث تحسين وضع محطات الكهرباء مع الصليب الأحمر

عبد الهادي شباط

بحث وزير الكهرباء غسان الزامل مع رئيس بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر ستيفان سكاليان والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) = سوديبتو موكرجي التعاون بين اللجنة الدولية للصليب الأحمر وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع وزارة الكهرباء فيما يخص تحسين وضع محطات توليد الطاقة الكهربائية في سورية وتأمين القطع التبديلية اللازمة لها.

وتعاني معظم محطات توليد الكهرباء مشكلات ومعوقات أخرجت عدداً مهماً منها عن الخدمة حيث تتابع «الوطن» معظم تصريحات وزارة الكهرباء حول واقع محطات ومجموعات التوليد، إذ تفيد الوزارة أن الكثير من المحطات والمجموعات تعرضت للتدمير والتخريب والتدمير على التوازي مع محطات تحتاج للتأهيل لكن العقوبات والحصار يعيقان تنفيذ هذه الأعمال منذ أكثر من عقد من الزمن وخاصة محطتي بانياس التي زاد عمرها على ٤٥ سنة وباتت تحتاج لأعمال تأهيل ضرورية حيث توقفت مجموعتان خلال الفترة الماضية من أصل ٤ مجموعات ويتم العمل حالياً على تأمين واستجرار قطع غيار وصيانة لمجموعة ثالثة لكن ذلك يحتاج لأكثر من ٣ أشهر، على حين الحال في محطة محردة أكثر سوءاً حيث خرجت كل المجموعات عن العمل وهي متوقفة حالياً، ورغم التشغيل الجزئي لإحدى المجموعات وتوليد ٣٠ ميغا واط، لكن تشغيلها غير مجد وكلفة تشغيلها أعلى من إنتاجها وهناك عمل مهم جداً نحو تأهيل المجموعات (٢-٣-٤) في محطة حلب بكلفة تزيد على ١٣٠ مليون يورو.

وربما على هذا الإطار تأخذ أي محاولة للتعاون والتنسيق للمساعدة في تأهيل وصيانة مكونات منظومة الكهرباء اهتماماً عالياً حيث استعرض الوزير الزامل في لقائه بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر واقع محطات توليد الكهرباء في ظل الحصار والعقوبات القسرية المفروضة على سورية، والحاجة الماسة لإعادة تأهيل وصيانة العديد من محطات التوليد، مبيناً أن وزارة الكهرباء مستمرة باستراتيجيتها إعادة تأهيل كل مكونات المنظومة الكهربائية التي دمرتها الحرب بفعل الإرهاب وذلك بالتعاون والتنسيق مع جميع المنظمات الدولية التي تقدم المساعدة إضافة للحلول التشاركية والدعم من أصدقاء سورية.

وكان رئيس بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر أكد تعاون اللجنة مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لتحقيق أكبر استفادة لمصلحة قطاع الكهرباء في سورية، كما بيّن المدير القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعم البرنامج الكبير سابقاً لمحطات توليد الكهرباء قبل عام ٢٠١٥ لكن هذا الدعم انخفض بعد حصار سورية وتطبيق العقوبات عليها، مشيراً إلى الاستعداد الكامل ضمن الإمكانات المتاحة لتحسين واقع محطات التوليد في سورية.

عذر مقنع جداً

عضو لجنة تجار سوق الهال لـ«الوطن»: ارتفاع أسعار الخضر سببه زيادة شراء الناس لها تحضيراً لرمضان!!

انخفاض ٨٥ بالمئة بالصادرات الزراعية.. وزيادة في استيراد التمور وأسعارها معقولة

رامز محفوظ

أرقام جنونية وغير مسبوقة وصلت إليها أسعار الخضار في أسواق دمشق قبيل بدء شهر رمضان المبارك إذ إن كيلو الفليفلة الحمراء وصل وسطياً لحدود ٣٠ ألف ليرة والخضراء لـ ١٤ ألفاً وكيلو الفاصولياء وصل لـ٣٥ ألفاً والكوسا لـ١٦ ألفاً والباذنجان لـ١٤ ألفاً والبندورة لـ٩ آلاف، فما أسباب هذا الارتفاع غير المسبوق، وخصوصاً أننا قاب قوسين أو أدنى من بداية شهر رمضان الذي يزداد فيه استهلاك المواطن للخضار وتزداد الفاتورة اليومية للمصروفات؟

عضو لجنة تجار ومصدري الخضار والفواكه بدمشق محمد العقاد بيّن في تصريح لـ«الوطن» أننا على أبواب شهر رمضان المبارك وخلال هذه الفترة من كل عام يزداد استجرار الخضار من تجار المفرق بسبب لجوء نسبة من المواطنين شراء كميات زائدة على استهلاكهم المعتاد وذلك تحضيراً للشهر الكريم لذا فإن الأسعار ارتفعت، مؤكداً أن ارتفاع أسعار الخضار مؤقت وسيستمر خلال الأيام الأولى من شهر رمضان بسبب زيادة الاستهلاك ومن ثم ستعود الأسعار للانخفاض.

وأضاف: إن إنتاج الفليفلة الحمراء والخضراء والفاصولياء قليل جداً خلال هذه الفترة لذا نرى أن سعر مبيع الكيلو منها ارتفع بشكل كبير ووصل لحدود ٣٠ و٣٥ ألف ليرة.

وعن تأثير التصدير في أسعار الخضار بين العقاد أن الصادرات انخفضت خلال الفترة الحالية بنسبة تقارب ٨٥ بالمئة وتقتصر فقط على الفاكهة إذ إن نحو ٥ برادات فقط محملة بالتفاح والإجاص والكمأة تذهب يومياً إلى دول الخليج في حين أن ٣ برادات محملة بالبرتقال تذهب يومياً إلى العراق، أما بالنسبة للبندورة فلا يوجد تصدير للبندورة خلال الفترة الحالية.

وأعاد انخفاض الصادرات السورية إلى دول الخليج على وجه الخصوص إلى بدء إنتاج الخضار فيها وازدياده خلال الطقس الصيفي السائد حالياً هناك وبالتالي هذه الدول تحقق اكتفاء ذاتياً، مستبعداً في الوقت نفسه أن تعود الصادرات إلى دول الخليج للازدياد مع بداية شهر رمضان.

وختم بالقول: هناك كميات جيدة من التمور تم استيرادها مؤخراً من دول الخليج والعراق وذلك بسبب زيادة الطلب عليها خلال شهر رمضان وأسعارها تعتبر مقبولة وتتراوح بين ١٥ و٦٠ ألفاً للكيلو الواحد بالجملة وأغلى أنواع التمور المعروضة هي ذات المنشأ السعودي حيث يتراوح سعر الكيلو بين ٥٠ و٦٠ ألف ليرة.

وأكد بدوره لفت أمين سر جمعية حماية المستهلك عبد الرزاق حبزة في تصريح لـ«الوطن» إلى أن المؤسسة السورية للتجارة تنوي فتح صالتين جديدتين لبيع الخضار والفواكه خلال شهر رمضان في مناطق تفتقر لصالات بيع الخضار مثل برزة وتتمنى أن تكون أسعارها منافسة للسوق وأقل منه وألا تكون قريبة أو تشابه أسعار السوق.

ولفت إلى أن قرارات الحكومة برفع أسعار الأسمدة وحوامل الطاقة مؤخراً أدت إلى ارتفاع أسعار الخضار وبالتالي فإن الحكومة باتت جزءاً رئيسياً برفع أسعار الخضار والفواكه.

وأشار إلى أن النشرات التموينية الصادرة لا تواكب السوق ولا تطابق واقع السوق لأن المراقبين التموينيين يأخذون برأي التجار بأسعار الخضار عند وجودهم في السوق لاستطلاع الأسعار وحين انتهاء مهتمهم في السوق يتغير السعر ويرتفع ومن المفترض أن تتم مراقبة أسعار السوق على مدار الساعة من أجل وضع تسعيرة مطابقة لأسعار سوق الهال، موضحاً أننا كجمعية طالبنا وزارة التجارة الداخلية منذ أشهر بفتح أسواق هال فرعية تكون قريبة من المناطق والقرى وألا يتم الاعتماد فقط على الأسواق المركزية باعتبارها تخفف من أعباء أجور النقل لكن حتى تاريخه لم يتم الرد أو الاستجابة لمطلبنا، كما طالبنا بوضع لوحات إعلانية في مدخل كل سوق مركزي لبيع الخضار والفواكه تتضمن التسعيرة التموينية للخضار والفواكه.

الفوائد المصرفية المرتفعة تعطل الإنتاج

خبير اقتصادي لـ«الوطن»: فائدة القرض لرائد الأعمال صغيرة تقترب من ٢٠ بالمئة!!

انخفاض القدرة الشرائية لليرة وازدياد معدلات التضخم خفضا الرغبة بالادخار في المصارف

راما العلاف

يعيق التمويل الكثيرين من إطلاق مشاريعهم كما تعيق الفوائد الكبيرة المفروضة على القروض إمكانية الاستفادة منها في تمويل هذه المشاريع.

الخبير الاقتصادي الدكتور علي محمد أعاد في حديثه لـ«الوطن» رفع سعر الفائدة على التسهيلات الائتمانية والقروض الممنوحة من المصارف، إلى قرار مصرف سورية المركزي بتاريخ ٢٠٢٢/٠٤/٠٣ القاضي برفع نسبة الفائدة على الودائع من ٧ بالمئة إلى ١١ بالمئة.

وأضاف: القرار أدى بلا شك إلى زيادة التكلفة على المصارف مقابل حصول المودعين على عوائد أعلى مما كانت عليه سابقاً، وهذا دفع المصارف بطبيعة الحال إلى رفع سعر الفائدة على التسهيلات الائتمانية والقروض الممنوحة بشكل موازٍ لنسبة الرفع في سعر الفائدة على الودائع لتستطيع تغطية تكاليفها لجهة التكاليف الكبرى، وهي تكلفة الفوائد على الودائع، إضافة إلى التكاليف التشغيلية الأخرى، تليها إضافة هامش ربح بين هذه التكاليف وسعر الفائدة على القروض الممنوحة، ما يعني حصول ارتفاع على المقترضين سواء كانوا منتجين أم صناعيين أو أفراداً.

وأوضح أن هذا يعني تكاليف إضافية لدى الشركات العاملة التي تعتمد على الاقتراض في نشاطها وإنتاجها، وظهر ذلك خلال العامين الماضيين من خلال ارتفاع أحد أسباب ارتفاع أسعار منتجاتها في السوق.

وأكد أن القرار انف الذكر ينطوي على أهداف إيجابية ولاسيما هدف جذب المدخرات، لكن الواقع الاقتصادي المتراجع يوماً بعد يوم، وانخفاض القدرة الشرائية لليرة وازدياد معدلات التضخم، مع بعض القرارات النقدية والمالية الأخرى، ساهمت بشكل سلبي في رغبة وثقة المواطن صاحب المدخرات وبالتالي انخفاض القدرة والرغبة بالادخار في المصارف، علماً أن الفترة الماضية- مع انعدام وقلة الثقافة المصرفية في سورية- كانت عملية جذب المدخرات في حدها الأدنى.

وأضاف إن قرار رفع الفائدة بنسبة ٥٧ بالمئة منذ عامين لغاية اليوم، وهي نسبة كبيرة، ولاسيما في ظروف «عدم التأكد أو اليقين»، كما يسميها علم الاقتصاد، وفي الظروف التضخمية المسيطرة على الاقتصاد المحلي، فاقم الحالة الضبابية بشأن الاستثمار في سورية إن كان لجهة المستثمرين أو المقترضين أو المودعين، والتخوف من حدوث انخفاض في سعر الفائدة مستقبلاً، أو تقييد السحب، وغير ذلك من التعليمات المقيدة.

ووجه محمد في حديثه لـ«الوطن» العديد من الأسئلة للمصرف المركزي وهي: هل قام المركزي بتقييم أثر رفع سعر الفائدة على الودائع، سواء من ناحية الايجابيات أم السلبيات وهل ارتفعت حجم الودائع من الأفراد والشركات العاملة في السوق؟ وطبعاً هنا نريد أرقاماً حقيقية معزولة عن إيداعات المؤسسات العامة وغيرها التي تودع أموالها بقوة نظامها الأساسي والقانون.

وأضاف: هل قام المركزي بتقييم أثر ارتفاع سعر الفائدة في القروض والتسهيلات على محفظة ربحية البنوك، وفي دوران رأس المال في الاقتصاد (زيادة، نقصان)، وأثر هذا الرفع في الفائدة على معدلات التضخم (كأحد الأسباب المؤثرة فيه)؟

وهل قام المركزي بتقييم أثر هذا القرار بعد عامين على إصداره بالمقارنة بين إيجابياته وسلبياته المذكورة أعلاه؟ وهل تتناغم سياسة رفع الفائدة مع التوجه الحكومي لزيادة تفعيل قطاع الشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي أضحى سعر الفائدة على أي قرض لرائد أعمال صغيرة يقرب من ٢٠ بالمئة؟

سورية تشارك في اجتماعات «الفاو»

الوطن

بمشاركة سورية انطلقت أمس في العاصمة الأردنية عمان أعمال الدورة الـ٣٧ للمؤتمر الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة للشرق الأدنى وشمال إفريقيا (الفاو).

وتناول المؤتمر العديد من القضايا: منها تمكين التحول الريفي الشامل والمستدام في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، وتسريع التحول نحو الأسواق والتجارة والاستهلاك المستدام، إضافة إلى التحول نحو نظم غذائية زراعية تتسم بالكفاءة والقدرة على الصمود أمام تغير المناخ، كما يشهد انطلاق (المنتدى الإقليمي للاستثمار يداً بيد).

وناقش المشاركون في المؤتمر التحرك الاستباقي لمعالجة آثار الأزمات المتفاقمة، والرؤى المستقبلية والمحفزات ذات الصلة بمنطقة الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، والعلوم والابتكار والرقمنة لتسريع عملية التحول في أنظمة الأغذية الزراعية، إضافة إلى مناقشة تحويل أنظمة الأغذية الزراعية في الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية.

ومن الجدير ذكره أن المكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) قدم مبادرة لتعزيز هذا التحول، من خلال إنشاء مرصد إقليمي للأمن الغذائي لمنطقة المشرق تم اختيار الأردن مركزاً له.

يذكر أنه يشارك في المؤتمر وزراء وقادة من جميع أنحاء المنطقة لوضع إطار لاتفاق إقليمي بشأن المستقبل والعمل المشترك لتحقيق نظم أغذية زراعية مستدامة محددة الأهداف ولضمان الأمن الغذائي للأيين السكان في المنطقة.

ويمثل سورية في المؤتمر وفد برئاسة وزير الزراعة والإصلاح الزراعي محمد حسان قطنا ويضم معاونه الدكتور فايز المقداد والقائم بأعمال السفارة السورية في الأردن عصام نيال.

المفتي لـ«الوطن»: قيمة مضافة للمنتج الزراعي للوصول إلى أفضل الأسعار

بكلفة تتجاوز ١٥ مليار ليرة.. مشروع جديد لصناعة عبوات للخضر والفواكه

جلنار العلي

منحت هيئة الاستثمار السورية إجازة استثمار لمشروع لصناعة العبوات البلاستيكية اللازمة للخضر والفواكه في محافظة ريف دمشق، بتكلفة تقديرية للمشروع تتجاوز ١٥ مليار ليرة سورية، وبطاقة إنتاجية تتجاوز ٥ ملايين صندوق، ومن المتوقع أن يؤمن المشروع ٥٠ فرصة عمل جديدة.

أمين سر القطاع الكيميائي في غرفة صناعة دمشق وريفها محمود المفتي، بيّن في تصريح لـ«الوطن» أن المشاريع التي تعنى بتعبئة وتغليف وتوضيب المنتجات الزراعية تعتبر من المشاريع الهامة جداً، كي تكون الصادرات الزراعية السورية لائقة من حيث المظهر وذلك حسب متطلبات الدول التي يجري التصدير إليها كروسيا ودول مجلس التعاون الخليجي والعراق، كما يعد ذلك قيمة مضافة للمنتج الزراعي للوصول إلى أسعار أفضل.

في سياق متصل، تأمل المفتي أن تستورد معامل الصناعات البلاستيكية أجهزة جديدة موفرة للطاقة، لأن الآلات الموجودة تستهلك كميات كبيرة من الطاقة، وذلك لتحقيق انخفاض بالكلف وبالتالي بالمنتج النهائي، على اعتبار أن رأسمال هذه الصناعات الحبيبات البلاستيكية، بينما تشكل الطاقة نسبة كبيرة من تكاليف المنتج النهائي.

ولأن القطاع مقبل على افتتاح مشروع جديد، طلب المفتي من مديريات الصناعة الاطلاع على عمليات الممكنة وأن يكون هناك أقسام استشارية لتقدم الاستشارات اللازمة لأفضل الآلات، لافتاً إلى أن أغلبية الدول الصناعية كالصين وأوروبا واليابان أصبحت تستخدم آلات لصناعة البلاستيك موفرة للطاقة الكهربائية وتحد من الاستهلاك العالي، على عكس الآلات القديمة الموجودة في سورية.

من جهة أخرى، اعتبر المفتي أن قطاع الصناعات البلاستيكية يمر في مرحلة صعبة بسبب صعوبة استيراد مادة الحبيبات البلاستيكية وخاصة بعد التوترات الموجودة عند باب المندب، ناهيك عن ارتفاع أسعار شحنها وتباطؤ توريدها، كما أن بعض المعامل بدأت برفع أسعارها لتواكب الأسعار العالمية، لافتاً إلى أن معامل البلاستيك تعاني بشكل كبير موضوع الاعتماد على الطاقات البديلة لعدم توفر مساحات كبيرة تمكنها من تركيب ألواح طاقة شمسية، متأملاً تخصيص أماكن مقدمة من الجهات الحكومية لتوليد الطاقة البديلة وتوليد الكهرباء للشبكة ومن ثم يتم منحها لهذه المعامل.